

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

جهز هلسا ، د محمود الرشدان ، احمد المومني ، محمد الحمصي .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٥/١٥١١

التمييز الاول :

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضدهما : ١ -

٢ -

التمييز الثاني :

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام

قدم في هذه القضية تمييزان الاول بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٣١ والثاني بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٣
وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٥/٧٣٧
تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٤ القاضي بما يلي :

١ - إعلان براءة المتهم عن جنائتي القتل والاجهاض

المستدتين إليه لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٢- اعلان عدم مسؤولية المتهم
عن جنائية الإجهاض وحمل أداة راضة المسندتين إليه .

٣- تجريم المتهم
بجنائية القتل القصد طبقاً للمادة ٣٢٦ عقوبات وفق ما عدلت .

وعطفاً على قرار التجريم ونظراً لاسقاط الحق الشخصي واعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعة الاشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم ومصادرة الاداة الراضة محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز الاول بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت اليها اذا أن البيانات والادلة التي قدمتها النيابة العامة بما فيها اعتراف المميز ضدهما تثبت ارتكابهما لما اسند اليهما بعد تصور وتصميم ذهني وان التناقضات التي اشارت إليها محكمة الجنايات غير جوهرية .

٢- لم تعالج محكمة الجنايات الكبرى ما ورد في قرار محكمة التمييز بشكل اصولي وقانوني وانما اقتطعت الاقوال وارتكبت على تناقضات غير جوهرية ولم تراعى أن النيابة العامة قدمت على اخذ الاعتراف من المميز ضدهما بطوعهما واختيارهما ولم يقدم المميز ضدهما أي بيينة يخالف ذلك .

٣- القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال .

لهذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- لقد أخطأت المحكمة لعدم اخذها المميز بالعدر المخفف حيث أن المجني عليها كانت سيئة السمعة والسلوك خلال فترة حياتها وقد تأكدت هذه المسيرة المشينة بحملها من غير زوجها وخارج مؤسسة الزواج الشرعي

وهذا ثابت من خلال تقرير المختبر الجنائي والذي اثبت أن زوجها المدعو لا يمكن أن يكون أباً بيولوجياً للجنين الذي تحمله .

٢- لقد جاء القرار غير معلل تعليلاً سليماً مشوباً بعيب الفساد في الاستدلال حيث يذكر القرار أن المتهد يعلم ومنذ عشرين سنة بسوء علماً بان المميز عمرة ٢٥ سنة وهذا يعني أن سوء سمعة شقيقته قد واكبته منذ الطفولة .

٣- لقد خالفت المحكمة الاجتهاد القضائي وما اجمع عليه الفقه والذي اشار إلى أن القتل يحتاج إلى توافر عنصرين الاول زمني ويقود الى الثاني وهو النفسي والزمني يتمثل في أن تكون هناك فترة زمنية ما بين العزم والتنفيذ والثاني يحتاج التفكير بروية وهدوء بال واعصاب هادئة ويحتاج إلى تقليب الامور جميعها حتى يستطيع تقدير عواقب الامور .

٤- أخطأت المحكمة في عدم اخذها بالبعد الاجتماعي والعادات والتقاليد وان المميز وشقيقه هما من مجتمعنا الاسلامي الاردني الشرقي والذي في لحظة الزهو من الممكن أن يسند العديد من الامور إليه غير صحيحة ومخالفة للواقع والحقيقة .

٥- لقد جاء القرار مخالفاً للقانون والاصول .
لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٣ قدم وكيل المميز ضدّها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول اللائحة الجوابية شكلاً وفي الموضوع رد التمييز .

بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وقبول تمييز النائب العام موضوعاً ونقض القرار المميز ورد التمييز المقدم من المميز موضوعاً .

(المغدوره خديجه هي شقيقة المتهمين) ومتزوجة من الشاهد
 وإنهما يقيمان مع أولادهما في مدينة العقبة حي الشلالة وكانت قد أخبرت
 زوجها بأنها حامل حيث تفاجأ بذلك كونه لم يمارس الجنس معها نهائياً منذ ست سنوات لأنها
 ترفض أن يعاشرها نهائياً وتقوم بإهانته ولدى سؤاله لها عن الحمل أخبرته من المدعو
 وبعد ذلك ذهب إلى الشاهد الذي يسكن في مخيم البقعة وأخبره
 بأن زوجته حامل من غيره الذي تفاجأ بالخبر وذهب إلى منزل المتهمين وأخبرهم بذلك
 الذين انفعلوا ولم يصدقوا الخبر وبتاريخ ١٤/٩/٢٠٠٤ ذهب المتهمان وشقيقتهما
 الشاهد إلى العقبة وتجولوا داخل مدينة العقبة وعلى الشاطيء وفي مساء ذلك اليوم نام
 المتهم وشقيقه في فندق في حين ذهب المتهم إلى منزل شقيقته
 المغدورة لزيارتها حيث أخذ معه ملابس لأولادها ونام تلك الليلة في منزلها وحوالي
 الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي ذهب المتهم إلى منزل شقيقته وبعد أن قرع الباب
 فتحت له المغدورة وسلم عليها وسألها عن زوجها فذكرت له أنه في البقعة وبمجرد دخوله
 سألها بقوله لها (ليش يا اختي جوزك إجي وحكى إلنا أنه إنتي هاملة وإنك حامل من
 شخص غيره) فردت عليه (أنا أبي متوفي وما حدا إله دخل فيّ وانقطعت صلتكم بي وبدي
 اسوي اللي بدي آياه) كما أجابته بقولها (أنا حرة بدي أشرمط وما إلكو دخل فيّ وبدي أحط
 راسكو بالتراب) عندها فقد المتهم وأصبح كالشور الهائج وتناول الشاكوش
 الموجود تحت طاولة التلفزيون داخل بيت المغدورة وضربها على رأسها من الخلف بعد أن
 كانت قد أدارت وجهها عنه فسقطت على الأرض وقام بخنقها من رقبتها بواسطة يديه
 وبواسطة بلوزة أطفال لفها حول رقبتها إلى أن فارقت الحياة ثم أحضر حبل بلاستيك من
 داخل منزل المغدورة وقام بتربيط قدميها وقد حصل ذلك بحضور المتهم وابنته
 المغدورة الشاهدة اللذين تفاجأ بما حصل ووفقاً مذهبولين بعد أن
 خاطبهما المتهم بقوله (اللي بدخل بحطه فوقها) وذهب بعد ذلك المتهم إلى
 المركز الأمني وسلم نفسه وجرت الملاحقة حيث علل الطبيب الشرعي بعد الكشف على جثة
 المغدورة وتشريحها سبب الوفاة بالإختناق الناجم عن الضغط على منطقة الرقبة الذي أدى
 إلى كسر العظم اللامي) .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة فوجدت أن فعل المتهم
 يشكل سائر اركان وعناصر جنائية القتل القصد بحدود المادة ٣٢٦ عقوبات وليس جنائية القتل
 العمد بحدود المادة ٣٢٨ عقوبات كما جاء بإسناد النيابة العامة وأن هذه الجنائية اقترنت
 بالعدر القانوني المخفف المنصوص عليه في المادة ٩٨ عقوبات .

كما توصلت إلى أن المتهم لم يشترك مع شقيقه المتهم بقتل المغدورة خديجه .

وفي ضوء ذلك قررت المحكمة ما يلي :

١- إعلان براءة المتهم من الجنايتين المسندتين إليه والإفراج عنه فوراً .
٢- عدم مسؤولية المتهم عن جناية الإجهاض وجنحة حمل أداة راضة المسندتين إليه .

٣- إدانة المتهم بجنحة القتل القصد المقرون بالعدر المخفف خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٩٨ عقوبات والحكم بحبسه مدة ستة أشهر والرسوم ومصادرة الأداة الراضة (الشاكوش) المضبوطة محسوباً له مدة التوقيف .

لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمتنا يطلب نقضه ، كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامه بمطالعة خطيه طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المميز .

وعن أسباب التمييز وبالرجوع إلى أقوال المتهم لدى الشرطة نجد أنه ذكر :

(وأثناء ذلك غادرن بنات شقيقتي إلى مدارسهن وبقيت معها لوحدي في المنزل ، بعدها وحوالي الساعة السابعة والنصف حضر اخي لي منزل وحال وصوله تناول مطرقة حديدية (شاكوش) كانت موجوده في المنزل ولا اعرف مكانها وقام بضربها على راسها من الخلف ووقعت على الأرض وعندها قمت بمسكها من قدميها وقمت بلف حبل بلاستيك كنا قد أحضرناه معنا عليها وعقده وأثناء ذلك كان يقوم بخنقها بواسطة يديه الإثنتين وحال تأكدنا من وفاتها غادرت المنزل واتجهت إلى منطقة السوق حيث كان الإتفاق أن يقوم بالذهاب إلى الشرطة وتسليم نفسه والإبلاغ عن الحادث) .

كما نجد أنه ذكر بإفادته التحقيقيه لدى المدعي العام : (ثم نمت أنا في غرفة والبنات في الغرفة الثانية وصحوت من نومي حوالي الساعة السابعة إلا خمس دقائق وكانت البنات صاحيات ثم غادرت بناتها إلى المدرسة وبقيت أنا و لوحدنا وأخبرتها بأنني سأضع لها نقود بالبنك واشتري لها ولبناتها ملابس وحوالي الساعة السابعة وعشر دقائق صباحاً حضر شقيقي وجلسنا الثلاثة معاً وطلب من أن تعمل له قهوة وتوجهت إلى المطبخ وسألني عنها بالإشارة بيده ورددت عليه بقولي (هاي مش مزبوبة) وكانت في تلك اللحظة في غرفة النوم ويوجد باب بين الغرفتين وعلى

الفور تناول شقيقتي كان في الغرفة التي نجلس فيها ولا اذكر اين كان موضوعاً
 بالتحديد ولحق وقام بضربها بالشاكوش على رأسها وبطحها على الأرض وقام
 بخنقها بيديه من رقبته وبقطعة قماش أعتقد بأن لونها أبيض وطلب مني أن أغادر
 المنزل فقلت له : (خيني أربطك رجليها بلاش تعملك إشي) خوفاً من أنها لم تفارق الحياة
 وبالفعل ربطت قدميها بواسطة حبل بلاستيك لون أخضر وجدته في أرضية الغرفة ثم سألت
 عما سيفعله) .

كما نجد أن المتهم ذكر بإفادته لدى الشرطة ما يلي :

(وبعد ذلك أخبرت أشقائي أنني سوف أقوم بقتلها وأيديني أخواني ووالدتي على ذلك
 وفي صباح اليوم التالي ١٤/٩/٢٠٠٤ وبحوالي الساعة العاشرة صباحاً غادرت مدينة عمان
 عن طريق مجمع الجنوب للسفريات متجهاً إلى مدينة العقبة .
 ...وصباح اليوم ركبت تكسي حوالي الساعة السابعة والنصف صباحاً وتوجهت إلى
 منطقة الشلالة حيث منزل شقيقتي هناك حيث تعمدت الإنتظار لهذا الوقت للتأكد من مغادرة
 أبناء وبنات شقيقتي إلى المدارس لتبقى شقيقتي لوحدها وأتمكن من قتلها وبالفعل قمت بطرق
 باب منزلها حوالي الساعه الثامنة إلا ثلاث وقامت شقيقتي بفتح الباب ودخلت إلى
 المنزل دون أن أسلم عليها وبادرتها بالسؤال عن زوجها جمال وأخبرتني بأنه غير موجود
 وبعدها طلبت منها عمل قهوة لي حيث كنا نجلس على الأرض واثناء نهوض شقيقتي لعمل
 القهوة لي لمحت مطرقة حديدية (شاكوش) موضوعة تحت طاولة التلفاز وقمت على الفور
 وتناولت الشاكوش ولحقت بها حيث كانت قد وصلت إلى مدخل غرفة النوم وقمت بضربها
 بواسطة الشاكوش على رأسها من الخلف وسقطت على الأرض والدماء تنزف من رأسها
 وأذكر أنها وقعت على ظهرها وبعدها قمت بإخراج حبل بلاستيك كنت قد أحضرته معي من
 عمان وقمت بلفه حول رقبته وخنقته بواسطة وبقيت امسك بالحبل على رقبته لمدة سبع
 دقائق تقريباً وبعدها شعرت بأنها قد فارقت الحياة فقامت بفك الحبل وربطه حول قدميها
 بشكل متقارب وقمت بوضع شرشف على كامل جسمها) .

كما نجد أن المتهم راند كرر أمام المدعي العام ما ذكره بإفادته الشرطة تقريباً .
 ومع ذلك فإن محكمة الجنايات الكبرى لم تتناقش هذه الإفادات بصورة تفصيلية رغم
 أن النيابة أقامت الدليل على أن المتهمين أدليا بإفادتيهما لدى الشرطة بمحض حريتهما
 واختيارهما بل أنها اجتزأت بعضاً من هاتين الإفادتين للتدليل على صحة ما توصلت إليه

رغم التناقض الواضح بين ما ذكره المتهمان في إفادتيهما الشرطية وإفادتيهما لدى المدعي العام مع إفادتيهما الدفاعية أمام المحكمة ورغم التناقض بين ما ذكرته الشاهدة بأنها كانت موجودة في البيت عند مقتل والدتها وبين ما ورد في إفادتي المتهمين من أنها كانت لوحدها لأن بناتها كن قد غادرن جميعاً إلى المدرسة .

كما نجد أن المحكمة لم تناقش ما ورد في أقوال المتهم لدى الشرطة من حيث اعترافه بالإشتراك في قتل المغدورة خديجة كما أوضحنا آنفاً .

لما كان ذلك فإن القرار المميز يكون قد جاء مشوباً بقصور التسييب والتعليل والخطأ في الإستنتاج من الأدلة المقدمة في الدعوى مما يستدعي نقضه .

لهذا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى في ضوء ما بيناه ومن ثم إصدار القرار المقتضى .

لدى اعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى قررت اتباع النقض والسير بالدعوى على هدي ما ورد فيه وبعد استكمال اجراءات التقاضي بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٥ اصدرت حكمها رقم ٢٣٧/٢٠٠٥ توصلت به إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

بأن المغدور متزوجة من الشاهد وقيمان في مدينة العقبة / حي الشلالة وان المتهمين اشقاؤها وفي الشهر التاسع من عام ٢٠٠٤ كانت المغدورة قد اخبرت زوجها الشاهد بأنها حامل والذي تفاجأ بذلك لكونه لم يعاشرها منذ ست سنوات ولدى سؤاله لها عن هذا الحمل اخبرته انه من المدعو الذي كانت تعمل عنده وعلى ضوء ذلك ذهب إلى عمان واخبر اقاربه بذلك والذين بدورهم اخبروا اهل المغدورة الذين يسكنون مخيم البقعة وفي يوم ١٤/٩/٢٠٠٤ حضر المتهمان وشقيقتيها الشاهد إلى العقبة واستأجروا غرفة بفندق ومساء ذلك اليوم ذهب المتهم لوحده لمنزل شقيقته المغدورة؛ وسهر معها ومع بناتها وكانوا يتحدثون احاديث عادية وبعد نوم بنات المغدورة اخبرها شقيقها المتهم بان زوجها يدعي بان حملها ليس منه فردت عليه بقولها له (هسة هو طفران بس تعطيه مصاري وبعطيه بنسى المشكلة) الذي تفاجأ بردها وعندما قال لها بدنا نللم الموضوع اجابته (رايح يتللم الموضوع أن رضي والا ما رضي) وعندما سألها عن الشخص الذي حملت منه انكرت أن يكون الشخص غير زوجها وقالت له (ما في من هالموضوع) واخبرها بان زوجها يريد ترحيلها من العقبة إلى البقعة واقترح عليها أن تخفي اوراق او اشياء

تدل على أن الحمل من شخص غير زوجها فردت عليه (انا شلتها) وبعد ذلك نام هو والمغدورة بغرفة ونامت بناتها بغرفة اخرى واستيقظ بحدود الساعة السابعة صباحاً من اليوم التالي ٢٠٠٤/٩/١٥ كانت المغدورة وبناتها مستيقظات وبعد ذلك غادرت بنات المغدورة إلى مدارسهن وبقي المتهم والمغدورة في المنزل وبعد ذلك حضر المتهم وجلسوا ثلاثتهم وسألهم المتهم عن زوجها فأجابته انه في البقعة وبعد ذلك طلب منها أن تعمل القهوة فذهبت إلى المطبخ لعمل القهوة وسأل شقيقه المتهم عنها بطريق الاشارة بيده فرد عليه بقوله له (هاي مش مزبوظة) عندها تذكر العشرين سنة الماضية التي كانت في المغدورة سيئة الخلق وتذكر وفاة والده الذي توفي قبل أن يغسل شرفه وازاء ذلك وامام هذه الظروف عادت إلى فكرة قتلها فتناول الشاكوش الذي كان موجوداً اسفل طاولة التلفزيون ولحق بالمغدورة والتي كانت بداخل غرفة نومها وضربها بالشاكوش ضربة قوية على رأسها من الخلف ونتيجة ذلك سقطت على الأرض وقام بخنقها بواسطة ضغطه حول رقبتها بكلتا يديه وببلوزة اطفال وبعد تأكده من وفاتها ربط قدميها بحبل بلاستيك لون اخضر وغطاها بشرشف وغادر المنزل وسلم نفسه لرجال الشرطة وبعد تشريح جثة المغدورة تبين بأنها مصابة بجرح رضي نازف بفروة الرأس و وذمة دماغية وكسر في العظم اللامي مع وجود تكدم حول منطقة الكسر وتبين وجود كدمات بيضوية الشكل تقعان على مقدمة اعلى الرقبة وتم تعليل سبب الوفاة بالاختناق الناتج عن الضغط على منطقة الرقبة والذي ادى إلى وجود كسر في العظم اللامي وبعد إجراء التحقيقات جرت الملاحقة بحق المتهمين

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة نجد أن ما قام به المتهم من افعال مادية يوم الحادث والتي تمثلت بحضوره صباح يوم ٢٠٠٤/٩/١٥ إلى منزل شقيقته المغدورة وسؤاله لها بعد دخوله المنزل عن زوجها وطلبه منها أن تعمل له القهوة وقيامه بعد ذلك بتناول الشاكوش الذي شاهده موضوع اسفل طاولة التلفزيون والحقاق بها وبحوزته الشاكوش وضربه لها بقوه على مؤخرة رأسها بالشاكوش وهي داخل غرفة نومها واقدامه بعد سقوطها على الأرض بخنقها بكلتا يديه وببلوزة اطفال إلى أن فارقت الحياه وقيامه بعد ذلك بربط قدميها بحبل البلاستيك وتغطيتها بواسطة شرشف .

هذه الافعال الصادرة عن المتهم تدل دلالة اكيد وواضحة بان نيته قد اتجهت إلى ازهاق روح المغدورة والاجهاز عليها الا أن نيته بقتل شقيقته المغدورة لم تكن مبيتة او مصمماً عليها او أن القتل حصل بعد تفكير هادي وروبه .

حيث أن العمد هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقاً على حدوث امر وموقوفاً على شرط وبالتالي فإن القتل العمد هو تصور المرء في ذهنه فعل القتل وتصميمه عليه قبل ايقاعه وبمعنى آخر فهو تروي وتدبره قبل اقدامه على ارتكاب الجريمة وتفكيره فيها تفكيراً هادئاً لا يشوبه اضطراب .

وعليه فإن عنصر العمد أو سبق الاصرار هو ظرف متعلق بالقصد ووصف من اوصافه فالعبرة اذن ليست بمرور فترة من الزمن طالوت او قصرت من مرحلة العزم ومرحلة التنفيذ وانما العبرة هي في الهدوء والطمأنينة أي أن يكون الجاني قد وازن وهو هادئ البال بين ما للجريمة وما عليها ودبر امرها في روية ثم نفذها بعد أن زال عنه تأثير الغضب وهو مطمئن إلى ما يفعل .

وبهذه القضية فإن المتهم وبعد مشاهدته المغدوره قبل أن يقدم على قتلها اخذ يتذكر العشرين سنة الماضية والتي كانت فيها المغدورة تتصف بسلوك سيئ كما تذكر وفاة والده وانه على اثر ذلك فار دمه وعاودته فكرة قتلها حيث تناول الشاكوش الموجود داخل منزل المغدورة وارتكب بعد ذلك جريمته .

وتجد المحكمة بان قول المتهم رائد بأقواله التحقيقية (صممت على قتلها في تلك اللحظة) بانه تفوه بهذه العبارة وهو في حالة غضب شديد نتيجة لما سمعه عن شقيقته من انها حامل من غير زوجها .

اذ لو كان المتهم رائد مبيتاً النية ومصمماً على قتل شقيقته المغدوره لفعل ذلك مجرد وصوله العقبة ولما انتظر بعد وصوله العقبة بعد ظهر يوم ٢٠٠٤/٩/١٤ إلى صباح اليوم التالي ٢٠٠٤/٩/١٥ وكذلك لقتلها فور دخوله منزلها ولما انتظر إلى أن استفسر منها عن زوجها ولما تبادر لذهنه فكرة تسفيرها خارج البلاد وبدلاً من قتلها وانه فعل ذلك وهو بحالة اضطراب ولم يكن بحالة هدوء وطمأنينة وصفاء ذهني وبالتالي فإن عناصر العمد المنصوص عليها في المادة (٣٢٩) عقوبات غير متوفرة بفعل المتهم

وبالتالي تكون الافعال الصادرة عن المتهم بوصفها المتقدم تشكل سائر اركان وعناصر جنابة القتل القصد طبقاً للمادة (٣٢٦) عقوبات وليس كما ورد باسناد النيابة العامة من انها تشكل جنابة القتل العمد طبقاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٧٦) عقوبات لذا وعملاً بالمادة (٢٣٤) من الاصول الجزائية تقرر المحكمة تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنابة

القتل العمد طبقاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٧٦) عقوبات لتصبح جناية القتل القصد طبقاً للمادة (٣٢٦) عقوبات .

وان المتهم لا يستفيد من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة (٩٨) عقوبات والتي تشترط حتى يستفيد الفاعل من العذر المخفف توافر العناصر التالية :

١. أن يكون الفعل الذي اتاه المجني عليه غير محق .
٢. أن يكون هذا الفعل على جانب من الخطورة تثير غضباً شديداً لدى الجاني .
٣. أن يرتكب الجاني الجرم حال قيام حالة الغضب الشديد وقبل زوالها .
٤. أن يكون فعل المجني عليه مادياً لا قولياً .

وحيث وكما هو ثابت من أن المتهم يعلم ومنذ عشرين سنة بسوء سلوك شقيقته المغدورة والتي كانت تسكن في مدينة العقبة حي الشلالة وانها تسببت لهم بقطيعة الناس وحرمان شقيقاته من الزواج (اقوال المتهم امام المدعي العام) وان زوجها بعد اقامتهم بالعقبة كان يخبرهم بان اخلاقها سيئة ويأتي عندها رجال بعد أن يغادر المنزل وبالتالي فان المتهم لا يستفيد من العذر القانوني المخفف المنصوص عليه في المادة (٩٨) عقوبات .

واما بالنسبة لجناية الاجهاض المسندة للمتهم طبقاً للمادة (١/٣٢٣) عقوبات تجد المحكمة أن اهم ركن من اركان جريمة الاجهاض هو القصد الجنائي وحيث أن المشرع الاردني لا يعاقب على الاجهاض الا اذا ارتكب عملاً ولا يكفي أن يكون الفعل الذي نتج عن الاجهاض وقع عملاً بل يجب أن يثبت انه ارتكب بقصد احداث الاجهاض أي علم المتهم بأنه يرتكب هذه الجريمة بالذات وحيث أن النيابة العامة لم تقدم أي بينة على أن القتل الذي اقدم عليه المتهم كان بقصد احداث الاجهاض فلا يعاقب عن هذا الجرم كما لا يعاقب المتهم على قتل الجنين وهو في بطن امه لان ذلك لا يشكل قتلاً بالمعنى المنصوص عليه في القانون لانه يشترط لتكوين جريمة القتل أن يقع الاعتداء على انسان على قيد الحياة بعد ولادته الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم مسؤولية المتهم عن هذه الجناية .

كما وتجد المحكمة بالنسبة لجنحة حمل اداة راضه المسندة للمتهم طبقاً للمادة (١٥٦) عقوبات بان الشاكوش الذي استخدمه بضرب المغدورة تناوله من داخل منزل

المغدورة ولم يكن بحوزته من السابق ولم يحمله خارج المنزل مما يتعين الحكم بعدم مسؤوليته من هذه التهمة .

واما بالنسبة للمتهم المسند له جناية القتل بالاشترك طبقاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٧٦) عقوبات وجناية الاجهاض بالاشترك طبقاً للمادتين (٣٢٣ و ٧٦) عقوبات - تجد المحكمة أن البيئة المقدمة لربطة بهاتين الجنايتين تتمثل بأقواله الشرطية والتي ذكر فيها ... قام بضربها على رأسها من الخلف (ويقصد المتهم) ووقعت على الارض ... عندها قمت بمسكها من قدميها وقمت بلف حبل بلاستيك كنا قد احضرناه معنا عليها وعقده واثناء ذلك كان يقوم رائد بخنقها بواسطة يده الاثنتين وحال تأكدنا من وفاتها غادرت المنزل واتجهت إلى منطقة السوق حيث كان الاتفاق أن يقود بالذهاب إلى الشرطة وتسليم نفسه والابلاغ عن الحادث .

وكذلك أقواله امام المدعي العام والتي ذكر فيها بعد حضور شقيقه المتها صباح يوم الحادث إلى منزل المغدوره الذي كان ينام فيه (.... جلسنا الثلاثة معاً طلب رائد من خديجة أن تعمل له القهوة وتوجهت إلى المطبخ سألني عنها بالإشارة بيده ورددت عليه بقولي (هاي مش مزبوطه) وكانت في تلك اللحظة في غرفة النوم ويوجد باب بين الغرفتين وعلى الفور تناول شقيقي شاكوش كان في الغرفة التي نجلس فيها ولا اذكر أين كان موضوعاً بالتحديد ولحق . وقام بضربها بالشاكوش على رأسها وبطحها على الارض وقام بخنقها بيديه من رقبتها وبقطعة قماش اعتقد بأن لونها ابيض وطلب مني أن اغادر المنزل فقلت له (خيني اربطك رجليها بلاش تعملك اشي) خوفاً من انها لم تفارق الحياة وبالفعل ربطت قدميها بواسطة حبل بلاستيك لون اخضر وجدته في ارضيه الغرفة ثم سألت رائد عما سيفعله

وحيث أن الاعتراف وان كان سيد الأدلة الا انه يعتبر بينة كسائر البينات تخضع للتحصيل والتقييم وانه لا بد من توافر شروط بهذا الاعتراف كي يكون دليلاً كافياً للدانة حيث أن الاعتراف وفق ما عرفه الفقهاء (وهو اقرار المرء على نفسه بارتكابه فعل مجرم قانوناً ومن اهم شروط الاعتراف هي :....

١. أن يكون صريحاً وواضحاً لا لبس فيه ولا غموض ولا يحتمل التأويل .
٢. أن يكون صادراً عن اراده حرة غير معيبة ولا مكرهه .
٣. أن يكون صادراً عن انسان سوي مميز صحيح النفس .

٤. أن يكون مطابقاً للواقع متوافقاً معه .

٥. أن يكون متفقاً مع البيانات المقدمة في الدعوى غير مناقض لها .

وتجد المحكمة بان اعتراف المتهم على نفسه جاء متناقضاً مع اعتراف المتهم سواء اعترافه الشرطي او اعترافه امام المدعي العام ولا يتفق معه ولتوضيح ذلك نقول :....

• أن المتهم سامي يذكر باقواله الشرطية بعد قيام شقيقه المتهم ر ضرب المغدوره على رأسها من الخلف بالشاكوش وسقوطها على الارض (عندها قمت بمسكها من قدميها وقمت بلف حبل بلاستيك كنا قد احضرناه معنا عليها وعقده واثناء ذلك كان يقوم بخنقها بواسطة يديه الاثنتين وحال تأكدنا من وفاتها غادرت المنزل .

• في حين انه يذكر باقواله امام المدعي العام بعد قيام المتهم بضررها بالشاكوش على رأسها وقيامه بخنقها بيديه وبقطعة قماش (طلب مني أن اغادر فقلت له خليني اربطك رجليها بلاش تعملك اشي) خوفاً من انها لم تفارق الحياة وبالفعل ربطت قدميها بواسطة حبل بلاستيك وجدته بأرضية الغرفة ثم يردف قائلاً انا ربطته بعد ١٠-١٥ دقيقة من قيام بضررها وخنقها ثم يعود ويقول ... قمت بلف حبل بلاستيك احضرناه معنا عليها وعقده وانا قمت بتربيط قدميها بعد أن قتلها شقيقي وليس اثناء قيامه بقتلها .

العقوبة

عطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً باحكام المادة (٣٢٦) عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم عشرة سنة والرسوم .

ولاسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم ومصادرة الاداة الراضة محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً
للاسباب الواردة فيه كذلك لم يرض المتهم بهذا الحكم فطعن فيه
تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٣ ثم قدم رئيس
النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز المقدم من المميز
موضوعاً وقبول تمييز النائب العام موضوعاً ونقض القرار المميز واجراء المقتضى
القانوني .

في الرد على أسباب تمييز النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى وحاصلها النعي
على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بالنتيجة التي توصلت إليها اذ أن البيئات والادلة التي
قدمتها النيابة بما فيها اعتراف المميز ضدهما تثبت ارتكابهما لما اسند اليهما بعد تصور
وتصميم ذهني وان التناقضات التي اشارت إليها غير جوهرية .

في ذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى امتثلت لقرار النقض الصادر عن محكمتنا
بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٥ وعملت بمقتضاه وسارت على هدية ثم قامت بمناقشة افادة المتهم
لدى الشرطة والمدعي العام وافادته التوضيحية امام المحكمة مناقشة مستفيضة وقامت
باقتطاف اجزاء من هذه الافادات ضمن قرارها وأوضحت التناقضات بين اقوال المتهم
سامي والمتهم رائد وخلصت إلى نية القتل لدى المتهم آنية .

وحيث نجد أن القتل العمد يتطلب أن يكون المتهم قد فكر في ارتكاب جريمة القتل
ورتب الوسائل وتدبر العواقب وهو هادي البال مطمئن النفس ثم عمل على تنفيذ جريمة
القتل بأعصاب باردة دون مبالاه للنتائج والعواقب واضعاً نصب عينيه ازهاق روح
الشخص المستهدف بالقتل .

وحيث أن الثابت من تدقيق افادة المتهم . لدى الشرطة ولدى مدعي عام العقبة
وافادته التوضيحية امام المحكمة انه في صباح يوم ٢٠٠٤/٩/١٥ حضر إلى منزل شقيقته
بالعقبة حي الشلالة على اثر سماعه بأن شقيقته خديجة حامل من غير زوجها وعند دخوله
إلى المنزل سألها عن زوجها فاخبرته بأنه موجود بالبقعه وبعد جلوسه طلب منها أن تعمل
له القهوة واثناء ذهابها لعمل القهوة تبادر إلى ذهنه سلوك شقيقته السيئ قبل عشرين سنة
ووفاة والده قبل أن يغسل العار وحملها من غير زوجها فكر بقتلها حيث تناول شاكوش من
اسفل الطاولة ولحق بها وقام بضربها على مؤخرة رأسها وهي داخل غرفة نومها حيث
سقطت على الارض ثم قام بخنقها بكلتا يديه ببلوزة اطفال إلى أن فارقت الحياه وقام بربط
قدميها بحبل بلاستيك .

إزاء هذه الوقائع نجد أن الأفعال التي اقترفها المتهم تدل دلالة أكيدة وواضحة بأن نية المتهم قد اتجهت إلى ازهاق روح شقيقته وان نية القتل لم تكن مبيتة او مصمم عليها او أن القتل قد حصل بعد تفكير هادي وروية اذ لو كانت نية القتل مبيتة لبادر لقتلها فور دخوله المنزل ومشاهدته لها واختلائه بها الامر الذي يسوغ معه القول أن نية القتل لدى المتهم قد تولدت لديه فور دخوله المنزل والحديث معها وبالتالي فإن اهم ركنين في القتل العمد قد تخلفا وهما :

١- التفكير الهادي .

٢- الفترة الزمنية اللازمة لاستقرار هذا التفكير .

وحيث أن هذين العنصرين غير متوفرين في هذه الدعوى فتكون ما ذهبت إليه محكمة الجنايات الكبرى من تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنابة القتل العمد بحدود المادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات إلى جنابة القتل القصد بحدود المادة ٣٢٦ عقوبات متفقاً وصحيح القانون ونحن نقرأها على ذلك .

كذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى عند مناقشتها افادة المتهم لدى الشرطة والمدعي العام ووزنها مع اقوال المتهم وجدت أن هناك تناقضات جوهرية في اقواله تؤدي بمجملها إلى الشك في صحة اقواله ولا ترتاح وتطمئن إليها لعدم اتفاقها مع اقوال المتهم رائد وانه وعلى ضوء وجود هذه التناقضات قررت براءته .

وحيث نجد أن استخلاص محكمة الجنايات الكبرى لما توصلت إليه كان استخلاصاً سائغاً ومقبولاً فإننا نقرأها على ما توصلت إليه مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

وعن أسباب تمييز المتهم التي تنصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم اخذها المميز بالعدر المخفف .

في ذلك نجد انه يشترط لتوافر العذر المخفف المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون العقوبات أن يكون الفعل الذي اتاه المجني عليه غير محق وان يكون هذا الفعل على جانب من الخطورة يثير غضباً شديداً للفاعل وان تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب .

وحيث أن الغضب الشديد الذي تتطلبه هذه المادة هو حالة نفسية لا تنتج اثرأ الا اذا كانت في عنفوان الشدة بحيث يفقد الجاني السيطرة على اعصابه ويختل تفكيره .

وحيث أن المميز قد أقدم على قتل شقيقته بعد علمه بسلوكها غير الشريف بمدة طويلة وهي مدة كافية للتخفيف من سورة غضبه ولا يتوفر شرط استفادته من العذر المخفف مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

لذا وتأسيساً لما تقدم نقرر رد التمييزين وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/١٠/٢ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقة / ق. أ. ع.